S/PRST/2001/2

الأمـم المتحـدة



Distr.: General
23 January 2001
Arabic
Original: French

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٢٦٢ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/35)، المقدم وفقا لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/5).

ويثني مجلس الأمن على الجهود التي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام يبذلانها من أجل المساهمة في السلام والاستقرار في هذا البلد. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس بما أحرز من تقدم في بعض المجالات منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/639)، ولا سيما في مجال نزع السلاح وإعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع، وكذلك بخصوص احترام قوات الشرطة لحقوق الإنسان.

ويرحب مجلس الأمن بقدوم بعثة المبعوث الخاص للأمين العام، إلى المنطقة لتقييم أثر الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو، وبوجه خاص أثره على الجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. والمجلس مستعد لمناقشة نتائج تلك البعثة في مستقبل قريب.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء التوترات السياسية والاجتماعية التي برزت من جديد في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تهدد بتقويض عملية المصالحة الوطنية التي بدأت منذ أربعة أعوام بدعم فعال من المجتمع

الدولي. ويلاحظ المجلس بقلق عدم وجود حوار بين الحكومة والمعارضة. ويساور المجلس أيضا قلق إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية لأسباب من بينها انعكاسات الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأزمة الوقود الناتجة عنها.

ويرحب مجلس الأمن بما ورد من مساهمات حتى الآن ويدعو الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرحب المجلس بقيام البنك الدولي بصرف القسم الثاني من الاعتماد المرصود لتدعيم المالية العامة، ويعرب عن ارتياحه للقرار الذي اتخذه مؤخرا صندوق النقد الدولي بصرف مبالغ إضافية. ويناشد المجلس الدول الأعضاء التي أعلنت مساهماتها خلال الاجتماع الاستثنائي المعقود في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي اشتركت في رئاسته الأمانة العامة وألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تفي بتعهداتها. ويؤكد المجلس كذلك أهمية تقديم معونة دولية للاجئين والأشخاص المشردين في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي البلدان الأخرى بالمنطقة، بغية المساهمة في الاستقرار الإقليمي.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤولية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم قبل غيرهم في تحقيق الإرادة السياسية اللازمة للمصالحة الوطنية. ويشجع المجلس بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تبذل كل ما بوسعها من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتوسيع نطاق المصالحة الوطنية. ويحث المجلس جميع العناصر الفاعلة السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى على أن يسهم كل منها في مجاله في تخفيف حدة التوتر القائم بين الحكومة والمعارضة. وفي هذا الصدد، فإن المجلس، وإن كان يشعر بالارتياح حيال المبادرة التي تمت في ٨ كانون الثاني/يناير بالإفراج عن ٦٢ متهما اعتقلوا خلال المظاهرة المحظورة التي جرت يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يلاحظ بقلق العراقيل التي تحول دون عقد الاجتماعات السلمية للمعارضة والنقابات .

ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية. ويؤكد المجلس أولوية الحاجة إلى دفع متأخرات المرتبات في الخدمة المدنية، وهو يرحب بإعلان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى حديثا عن تدابير متخذة في هذا الاتجاه. ويشجع المجلس أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ التدابير المالية اللازمة لاستئناف برنامج التسريح وإعادة الإدماج.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما ما يتم إحرازه من تقدم في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يقدم إليه تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تنفيذا لبيان رئيس المجلس المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠''.
